

إمكانية توظيف الادارة الالكترونية في دعم بيئة التنمية المستدامة

The possibility of employing electronic management to support a sustainable development environment

م.م. أحمد علي عزيز الحديدي

Ahmed Ali Azeez Al-Hadede

ahmed.a.aziz@uomosul.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل

الكلمات الرئيسية: الادارة الالكترونية – التنمية المستدامة – الادارة الرشيدة – تكنولوجيا المعلومات.

Keywords: electronic management - sustainable development - good management - information technology.

المستخلص

لاشك أن ظهور الأزمات الاقتصادية المختلفة غالباً ما تهدد الاقتصاد الوطني مما يستدعي إعادة النظر بالمنظومة المؤسسية للمشاريع للتقليل من الانعكاسات السلبية لهذه الأزمات، وهذا لا يتم إلا من خلال تبني استراتيجية واضحة تهتم بتنمية الاستثمارات الخاصة بالتنمية المستدامة التي تعد الأداة المساعدة للتخفيف من حدة المشكلات الداخلية فضلاً عن إمكانية توظيف الإدارة الالكترونية لتحقيق ذلك، إذ تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بيئة التنمية المستدامة للمنظمات بكافة أنواعها وكيفية تقليل الآثار السلبية التي تتعرض لها وذلك باعتماد أبعاد الإدارة الالكترونية، إذ تمثلت المشكلة البحثية بالسؤال التالي: كيف تساهم الإدارة الالكترونية في دعم بيئة التنمية المستدامة في الميدان المبحوث؟ وما هي المشاكل التي تعيق دعم بيئة التنمية المستدامة؟، وسوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج بحثي ومن خلال استمارة الاستبانة كأداة بحثية سيتم جمع البيانات وتحليلها باعتماد عدد من الأساليب الإحصائية للوصول إلى الاستنتاجات والتي على أساسها سييتم إعداد المقترحات التي تخدم المنظمة حالة الدراسة.

Abstract:

There is no doubt that the emergence of various economic crises often threatens the national economy, which requires reconsidering the institutional system of projects to reduce the negative repercussions of these crises. This can only be done by adopting a clear strategy concerned with developing investments for sustainable development, which is the helpful tool for alleviating the severity of internal problems. In addition to the possibility of employing electronic management to achieve this, this study seeks to shed light on the sustainable development environment for organizations of all types and how to reduce the negative effects they are exposed to by adopting the dimensions of electronic management. The research problem was represented by the following question: How does electronic management contribute to supporting the environment? Sustainable development in the researched field? What are the problems that hinder the support of a sustainable development environment ? The study will rely on the descriptive analytical approach as a

research method, and through the questionnaire form as a research tool, data will be collected and analyzed using a number of statistical methods to reach conclusions, on the basis of which proposals will be prepared that serve the organization in the case of the study.

المقدمة

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تقدم علمي تكنولوجيا حديث في تطوير أساليب العمل الإداري كما أتاحت الفرصة لتحسين وسائل الاتصال الإداري والتي من شأنها أن توفر المناخ الإداري الفعال الذي يساعد على اختصار الوقت والجهد، بفعل ذلك فقد تأثرت الإدارات المعاصرة وتغيرت هياكلها ومعاملاتها ومعايير أدائها وأمتد نطاق خدماتها إلى خارج المواقف الرسمية سعياً منها لإنجاز معاملاتها متعددة حدود الزمان والمكان وصولاً إلى خدمات تتسم بالسرعة والشفافية.

تبرز أهمية هذا العمل من خلال الجدال الفكري العميق بشأن أداء الإدارة العامة في عصر العولمة وما تتعرض له من ضغوطات داخلية وخارجية خاصة من طرف القطاع الخاص إضافة لكون الإدارة العامة تشكل الركيزة الأساسية للدولة والمجتمع والنظام السياسي بصفة عامة من خلال عملها على تحقيق التنمية المستدامة. إن التحول التنموي بكل معانيه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية يستوجب السرعة والدقة والاتصال، وتبسيط إجراءات إدارية وتحسين علاقة الفرد بالدولة، وفي هذا الإطار يعتبر تقريب الإدارة من المواطن وتسهيل حصوله على خدماتها عاملاً فعالاً لتحقيق التنمية المستدامة، فالإدارة هي التي تحرك عجلة التنمية في الدولة، الأمر الذي دفع الجزائر إلى التفكير في تبني استراتيجية الإدارة الإلكترونية لمحاربة الفساد الإداري، وبالتالي أصبح التوجه نحو الإدارة الإلكترونية يمثل توجهها عالمياً.

إشكالية الدراسة: انطلاقاً من الأهمية البالغة للإدارة الإلكترونية في وقتنا المعاصر والإشكالات المرتبطة بها، فإن ذلك يقودنا نحو البحث العميق من أجل تفكيكها ومعرفة علاقتها بالتنمية المستدامة، ومن أجل معالجة حري بنا طرح إشكالية على الشكل التالي: كيف تساهم الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة؟

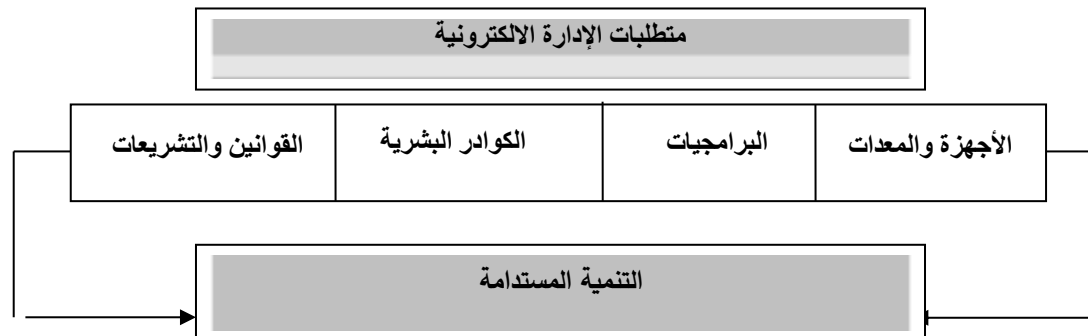
منهجية البحث: تتضمن منهجية الدراسة عرضاً للمشكلة البحثية وفرضيات الدراسة فضلاً عن أهداف وأهمية الدراسة والأساليب المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

1- مشكلة البحث: أشارت العديد من الدراسات إلى الدور الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في دعم بيئة التنمية المستدامة، إذ يعد توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية أحد الركائز المهمة لتحقيق التنمية المستدامة. إن التحدي الذي يواجه العديد من المنظمات اليوم ومنها المنظمة حالة الدراسة هو كيفية تبني العمل بمشروع الإدارة الإلكترونية للوصول لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الآتي: هل تساهم الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة؟

2- هدف البحث وأهميته: يبرز الهدف الأساس للبحث من خلال تقديم إطار نظري يتضمن تشخيص متطلبات الإدارة الإلكترونية في المنظمة المبحوثة وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة مع تحديد طبيعة هذه العلاقة والتأثير لإمكانية تقديم بعض المقترحات، أما أهمية الدراسة فتبرز من خلال إمكانية استفادة المنظمات وإداراتها من الأفكار المطروحة ومحاولة توظيف متطلبات الإدارة الإلكترونية في هذه الدراسة لدعم تحقيق التنمية المستدامة.

4- أنموذج البحث: بهدف إمكانية اختبار فروض الدراسة ومعالجة مشكلتها، فقد اعتمدت الدراسة الأنموذج الفرضي الآتي:

الشكل (1) نموذج البحث



5- منهج البحث وأدواته: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لمتغيرات البحث .

الفصل الأول/ المبحث الأول/ الإدارة الإلكترونية

أولاً. مفهوم الإدارة الإلكترونية: يعد مفهوم الإدارة الإلكترونية مفهوماً حديثاً ظهر نتيجة للتقدم التقني وتطور في السنوات الأخيرة بتطور ثورة المعلومات والاتصالات في مقابل الإقبال المتزايد على استخدام الحاسب الآلي بتطبيقاته المتعددة، وتتمثل الإدارة الإلكترونية في أداء الأعمال وتبادل المعلومات من خلال الوسائل الإلكترونية، وهذا ليس فقط للمنظمات وعالم الأعمال وإنما يمتد إلى جميع فئات المجتمع وشرائحه أفراداً وجماعات، وتعتمد الإدارة الإلكترونية على مجموعة من وسائل التقنية الحديثة مثل استخدام أجهزة الحاسب الآلي والشبكات والبريد الإلكتروني وغيرها من الوسائل الإلكترونية التي تساعد على تنفيذ الأعمال، ومن خلال ما تقدم يرى (العمرى، 2003، 7) أن الإدارة الإلكترونية هي قدرة المنظمة على تقديم الخدمات وتبادل المعلومات عن طريق وسائل الكترونية ببسر وسهولة وأقل تكلفة ووقت وجهد مع ضمان خصوصية وأمن المعلومات في أي وقت ومكان ، وأما (العوامل، 2003، 263) فيشير على أن الإدارة الإلكترونية هي فلسفة إدارية حديثة متكاملة وتحولاً جذرياً في عالم الإدارة على المستويين النظري والعملي، وهي أيضاً نقلة نوعية وثورة سليمة في المفاهيم والنظريات والأساليب، بحيث تنعكس إيجاباً على الصورة الكلية للمنظمة ، في حين يرى (رضوان، 2004، 2) أن مفهوم الإدارة الإلكترونية هي استخدام للبيانات والمعلومات المتكاملة في توجيه سياسات واجراءات عمل المنظمة، بهدف تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للاستجابات للتغيرات المتلاحقة داخلياً وخارجياً، ويؤكد (الكبيسي، 2008، 8) على أن الإدارة الإلكترونية هي استراتيجية إدارية لعصر المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد البشرية والمعنوية المتاحة في إطار الكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقاً للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة، وبالاستناد على المفاهيم المطروحة سابقاً يرى الباحثان أن مفهوم الإدارة الإلكترونية هي استخدام المنظمة لتكنولوجيا المعلومات بكفاءة عالية للوصول إلى الغاية المبتغاة من استخدام تكنولوجيا المعلومات وهي التعامل بمرونة مع المتغيرات الداخلية والخارجية والتي تنعكس إيجاباً على أداء المنظمة.

ثانياً. أهمية الإدارة الإلكترونية: تزايدت أهمية الإدارة الإلكترونية في ظل ثورة المعلومات والاتصالات التي أصبحت تلعب دوراً أساسياً في إدارة التغيير، وباتت الإدارة الإلكترونية ذات أهمية بالغة فيما يتعلق

بتوظيف المعرفة والاستفادة منها في تحقيق أهداف المنظمة، وتؤثر الإدارة الإلكترونية على أداء المنظمات بدرجات متفاوتة، وتعمل على تحسين جودة أداء العمل، وتساعد المنظمات على سرعة الاستجابة لمتطلبات السوق؛ حيث توفر كل المعلومات المطلوبة عن طلبات الأسواق وصفقات الأعمال والأسعار، بالإضافة إلى ضمان تحقيق العدالة والدقة والشفافية عند تنفيذ الأعمال والمعاملات المختلفة (غنيم، 2004 ، 43-45). وقد أشار (غنيم، ٢٠٠٤ ، ٤5-٤9) إلى أن أهمية الإدارة الإلكترونية على مستوى المنظمات تتمثل بالآتي:

١. انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة ربحية المنظمة، حيث تؤدي الإدارة الإلكترونية إلى تخفيض تكاليف المباني والأجهزة ورواتب العاملين والإجراءات الإدارية نتيجة لاختلاف شكل المنظمات من التقليدي إلى الإلكتروني الذي يتطلب عمالة أقل ومواقع جغرافية محدودة مما يترتب عليه زيادة الأرباح.

٢. اتساع نطاق الأسواق التي تتعامل فيها المنظمة، حيث تمكن الإدارة الإلكترونية المنظمة من دخول أسواق جديدة، ومن ثم الاستحواذ على أكبر حصة ممكنة من الأسواق، سواء على مستوى الأسواق المحلية أو العالمية نتيجة إزالة الحواجز الجغرافية التي توفرها شبكات الاتصالات الإلكترونية. ٣. توجيه الإنتاج وفقاً لرغبات المستهلكين بناء على ما توفره الإدارة الإلكترونية من معلومات دقيقة عن احتياجاتهم ورغباتهم.

٤. تحسين وزيادة القدرة التنافسية للمنظمة من خلال ما توفره الإدارة الإلكترونية للمنظمة من فرصة التواجد عن قرب في الأسواق ومعرفة نوع وشكل المنتج المستهدف من قبل العملاء، والعمل على إشباع رغباتهم من خلال تحسين جودة المنتج.

٥. تساهم الإدارة الإلكترونية في التخفيف والحد من الاعتماد على التعامل الورقي وآثاره السلبية والتي من أبرزها تبديد الجهد والوقت وزيادة التكاليف وصعوبة البحث عن المعلومة عند الحاجة لها من خلال استخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته المختلفة.

في حين أكد (العطوي، 2005 ، 76) إلى أن أهمية الإدارة الإلكترونية تكمن في كونها تعد عصب حياة المجتمعات المدنية الحديثة التي كانت مسيرة حياتها اليومية تواجه أزمات خانقة في ظل إداراتها التقليدية حتى استطاعت أن تخطو خطوات لافتة على سبيل تجاوز هذه الأزمات بفعل التقنية، بينما لا تزال مجتمعات أخرى تحبو في بداية الطريق الذي يتسابق الآخرون في مراحلها النهائية، ويُنظر إلى الإدارة الإلكترونية على أنها بديل عصري يواكب التطور الذي اعتري حياة الإنسان، ويلبي مطالبه الإدارية ويرضي طموحه في الحصول على قدرات أعلى وأيسر في إدارة شؤون حياته وتفاصيله. إن تعميم تطبيقات التقنية في الإدارة ليس شكلاً عسرياً للحياة نسعي لتقمصه، بقدر ما هو حاجة ماسة لمجتمعنا ودافعاً لتلك الإدارات لتجاوز واقعها والانطلاق إلى الأفاق العالمية الرحبة بوتيرة سريعة ومشاركة واسعة.

ثالثاً. أهداف الإدارة الإلكترونية: ان الفلسفة الرئيسية للإدارة الإلكترونية هي نظرتها إلى الإدارة كمصدر للخدمات، والمواطن والشركات كزبائن أو عملاء يرغبون في الاستفادة من هذه الخدمات لذلك فإن للإدارة الإلكترونية أهداف كثيرة تسعى إلى تحقيقها في إطار تعاملها مع العميل، ورغبة في زيادة كفاءة وفعالية أداء العمل الإداري، فإن العديد من المنظمات تعمل على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة الأعمال والمشارييع وتسيير الإدارات المختلفة، والتخلي تدريجياً على أساليب العمل التقليدي، ولقد أصبحت الأنماط الاستراتيجية الحالية للإدارة تعمل على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية والانتقال من إدارة الأشياء إلى إدارة

الرقميات، و من الإدارة المباشرة وجها لوجه إلى الإدارة عن بعد، ومن إدارة النشاط المادي إلى إدارة النشاط الافتراضي، والانتقال من التنظيم الهرمي القائم على سلسلة الأوامر إلى التنظيم الشبكي، وترتبط أهداف الإدارة الإلكترونية بوظائف الإدارة عموماً، وذلك من خلال الحصول على أفضل النتائج على صعيد الأنشطة و الخدمات المقدمة، ومن بين هذه الأهداف ما يلي: (القحطاني، 2006، 28).

1- تحسين مستوى الخدمات: ومن ذلك محاولة تجاوز الأخطاء التي يقع فيها الموظف العادي عند قيامه بعمله، والسهولة في انجاز المعاملات الخاصة بالمستفيدين من خدمات المنظمة وتحقيق عنصر الشفافية وتوفير المعلومات للمستفيد ببسر وسهولة.

2- التقليل من التعقيدات الإدارية: وذلك من خلال تقليل البيروقراطية واختصار مراحل انجاز المعاملات وعدد الدوائر المساهمة في انجاز طلبات ومصالح المستفيدين.

3- تخفيض التكاليف: ومن ذلك امكانية حصول المستفيد على المعلومات والنماذج التي تلزمه للحصول على خدمة معينة عن طريق شبكات الإنترنت دون أن يكلف نفسه مراجعة الدوائر ذات العلاقة بتقديم تلك الخدمة، كما أن الأرشفة الإلكترونية توفر على المنظمة جهود وتكاليف الحفظ والتخزين للسجلات وما قد تتعرض له من تلف أو غيره.

4- تحقيق الاستفادة القصوى لعملاء المنظمة: ومن ذلك اتباع اسلوباً موحداً للتعامل مع جميع شرائح الجمهور بما يحقق المساواة في تقديم الخدمة، وكذا قيام نظام الخدمات الإلكترونية بالعمل على مدار الساعة، مما يوفر على المستفيد الوقت والجهد والمال.

في حين أشارت (السميري، 2009، 70-71) أن أهداف الإدارة الإلكترونية تتمثل بالآتي:

- 1- تبسيط الاجراءات داخل المؤسسات وتقليل كلفتها واعطاء خدمة اكثر جودة.
 - 2- اختصار وقت تنفيذ انجاز المعاملات الادارية المختلفة .
 - 3- الدقة والموضوعية في العمليات الانجازية المختلفة داخل المؤسسة.
 - 4- تسهيل اجراء الاتصال بين أقسام المنظمة المختلفة ومع المؤسسات الاخرى داخل البلد وخارجه.
 - 5- ان استعمال الادارة الالكترونية بشكل صحيح سيقول من استعمال الورق بشكل ملحوظ مما يؤثر ايجابيا على عمل المنظمة.
 - 6- ان قلة استعمال الورق يعالج مشكلة حفظ وتوثيق المعاملات مما يؤدي الى عدم الحاجة الى اماكن تخزين حيث يتم الاستفادة في امور اخرى .
 - 7- المرونة في عمل الموظف بحيث يمكن للموظف سهولة الدخول الى الشبكة الداخلية من أي مكان يتواجد فيه والقيام بالعمل في الوقت والمكان اللذين يرغب فيهما.
 - 8- سهولة عقد الاجتماعات عن بعد بين الادارات المتباعدة جغرافيا.
 - 9- سهولة وسرعة وصول التعميمات والمعاملات الادارية للموظفين والزبائن والمراجعين.
 - 10- تحسين فاعلية الاداء واتخاذ القرار من خلال اتاحة المعلومات والبيانات لمن ارادها .
 - 11- القدرة على تطبيق التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات وما يرافقها من انبثاق ما يمكن تسميته بالثورة المعلوماتية المستمرة .
 - 12- مشاركة المواطن للمنظمة في الادارة الالكترونية عن طريق استطلاع اراء المواطنين ومعرفة وجهات نظرهم حول الخدمات التي تقدمها المنظمة إلكترونياً.
- ويرى كل من (عليان، 2012، 16-17) و (المسعود، 2008، 20) أن اهداف الإدارة الإلكترونية تتمثل بالآتي:

- ١- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية.
- ٢- زيادة كفاءة عمل الجهات الإدارية.
- ٣- استيعاب أكبر عدد من الزبائن وإتمام معاملاتهم بسهولة ويسر مبنية على أساس من الشفافية والمساواة.
- ٤- التخفيف من العلاقة المباشرة بين العملاء والإداريين ما يتيح تقليص إلى حد كبير تأثير العلاقات الشخصية في الحصول على الخدمات.
- ٥- تحقيق الأرشفة الإلكترونية للتعاملات وإلغاء الأرشيف الورقي المعرض للتلف والتزوير.
- ٦- القضاء على البيروقراطية الجامدة وتسهيل عملية التخصص في العمل وتقسيمه.
- ٧- التأكيد على مبدأ الجودة بمفهومها الحديث .
- ٨- تحقيق أهداف استراتيجية للإدارات العليا وذلك بتوفير المعلومات والبيانات الدقيقة عن أعمال المنظمات بسرعة وسهولة ويسر.
- ٩- الرقي بالعمل الإداري والتنظيمي والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، ذلك أن التخلف الإداري يعد سبباً في تأخر الدول النامية.
- ١٠- مساعدة الإدارات العليا على إعادة تنظيم الأجهزة الإدارية وهيكلتها، وتشجيع مبادرات الإبداع والابتكار، وتحسين صورة المنظمات وخدماتها، وإلغاء الوسطاء والازدواجية .

المبحث الثاني/ متطلبات الإدارة الإلكترونية

إن مشروع الإدارة الإلكترونية شأنه شأن أي مشروع أو برنامج آخر يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة و المؤاتية لطبيعة عمله كي يتمكن من تنفيذ ما هو مطلوب منه و بالتالي يحقق النجاح و التفوق و الآ سيكون مصيره الفشل و سبب ذلك خسارة في الوقت و المال و الجهد و نعود عندها إلى نقطة الصفر فالإدارة هي مرتبطة ببيئتها تؤثر و تتأثر بكافة عناصر البيئة المحيطة بها و تتفاعل مع كافة العناصر السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التكنولوجية لذلك فان مشروع الإدارة الإلكترونية يجب أن يراعي عدة متطلبات منها ؛ لذلك اتفق كل من (ياسين، 2005 ، 23-25) و(القحطاني، 2006 ، 21-22) و(الكبيسي، 2008 ، 33) و(المؤتمر العالمي الأول للإدارة الإلكترونية، 2010 ، 26) و (الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2014 ، 6) على المتطلبات الآتية :

- 1- الأجهزة والمعدات: إذ أنّ الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب ان لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات و البيانات و بنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية و اللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل و نقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة و بين المؤسسات و المواطن من جهة أخرى.
- 2- البرمجيات: وتتوزع على فئتين هما:

- برامج ادارة النظام مثل نظم التشغيل، ونظم ادارة الشبكة وغيرها.

- برامج التطبيقات : وتشمل:

- أ- برامج التطبيقات العامة : التي تضم برامج البريد الالكتروني ، قواعد البيانات وغيرها .
- ب- برامج التطبيقات الخاصة: التي تضم البرامج المحاسبية ، حزم البرامج المالية .
- ت- الشبكات: وهي الوصلات الالكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الإنترنت، الانترنت، وشبكة الإكسترانت.
- 3- الكادر البشري: يعتبر العنصر البشري هو المغذي للمعلومات والمستقبل لها، ورأس المال الحقيقي لأي مشروع، حيث يمثل العنصر البشري البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية.

4- القوانين والتشريعات: لابد من وجود التشريعات و النصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الالكترونية و تضي عليها المشروعية و المصادقية و كافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

الفصل الثاني/ المبحث الأول/ مفهوم التنمية المستدامة المقدمة

إن مفهوم التنمية المستدامة يتركز على خلفية تحقيق المؤسسة لأهدافها، وغايتها من تلبية حاجات ورغبات المستهلكين وتحقيق الأرباح والنمو في السوق، باستهلاكها القدر العقلاني من الموارد الطبيعية والبشرية والمادية، لذلك فقد عرفها (شهيدة ، 583 ، 2023) والتي تعني عدم المساس بحقوق الاجيال القادمة تطبيقاً لمبدأ الانصاف بين الاجيال، كما عرفتھا (اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، 1987)، في التقرير المعنون " بمستقبلنا المشترك و التنمية المستدامة "، حسب تعريف وضعته هذه اللجنة هي: " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. "

● **خصائص التنمية المستدامة:** (محمد علي، 2018 ، ص5-6) هناك خصائص مشتركة تبين مفهوم التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الخصائص في أربع نقاط رئيسية، تشير أولها إلى أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر. وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.

أما الخاصية المشتركة الثانية فتظهر في مستوى القياس، فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (محلي، إقليمي، عالمي). ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداماً على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية من منطقة لأخرى .

وتعد المجالات المتعددة خاصة ثلاثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقاً لكل مجال من تلك المجالات منفرداً، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديداً في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الأفراد والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. وفي محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلاً عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية. وتتعلق الخاصية المشتركة الرابعة بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة. فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا أنه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعياً، فضلاً عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن. ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقاً لمنظورات مختلفة.

● **أهداف التنمية المستدامة:** (أمال ، 2008 ، 55): وضعت دول الأعضاء في الأمم المتحدة ثمانية أهداف أساسية، التي يجب تحقيقها قبل سنة 2015 يطلق عليها "أهداف التنمية الألفية" المستنبطة من بيان الألفية، وعليه تلتزم كل الدول والمنظمات الدولية بالعمل لتحقيق هذه الأهداف المتمثلة في ما يلي : الحد من الفقر والجوع. تأمين التربية الابتدائية للجميع. الحد من نسبة الوفيات لدى الأطفال، وتحسين صحة الأمومة. مكافحة مرض السيدا، الملاريا، وأمراض أخرى. تأمين بيئة مستدامة، وإرساء شراكة عالمية للتنمية.

● **أبعاد التنمية المستدامة:** (مرسلي، 2021، 5). تقوم التنمية المستدامة على أربعة أبعاد أساسية، هي: الاقتصادية والبيئية والبشرية والتكنولوجية. ومن الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا. فالاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، والمجتمع هو صانع الاقتصاد، والمُشكّل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع. والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها، كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا: أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة. والعلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة علاقة وثيقة. وفي هذا الصدد تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها. والإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية (الحية وغير الحية) والتعجيل بنفاد بعضها أو إفسادها بحيث يتعذر استخدامها بشكل مناسب اقتصاديا، ولذلك كانت البيئة بعدا حقيقيا للتنمية المستدامة.

يمثل مفهوم التنمية المستدامة أبعادا متعددة، ويمكن الإشارة إلى أربع أبعاد وهي:

1- أبعاد اقتصادية: تتجلى هذه الأبعاد من خلال تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للفرد عن طريق الإنتاج والاستهلاك، حيث تختلف بين البلدان المتقدمة والنامية، ويمكن حصرها فيما يلي:

أ- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: تشير الإحصائيات أن استغلال الدول الصناعية للموارد الطبيعية يمثل إضعاف ما تستخدمه الدول النامية على مستوى نصيب الفرد فالولايات المتحدة الأمريكية تستهلك من الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم أكثر من الهند بـ 33 مرة، فالتنمية في الدول المتقدمة تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية.

ب- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته: أدى الاستهلاك المتراكم للموارد الطبيعية كالمحروقات للدول الصناعية في الماضي إلى تسببها في مشكلات التلوث العالمي لذا تقع عليها المسؤولية الكاملة في معالجتها مادامت تكتسب الموارد المالية والتقنية و البشرية الكفيلة بذلك.

ج- تقليص تبعية البلدان النامية: هناك جانب يربط بين الدول الغنية والفقيرة وله تأثير على تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض فيه استهلاك الموارد الطبيعية في الدول الصناعية يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات في الدول النامية.

د- المساواة في توزيع الموارد: تعتبر الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة، أصبحت من مسؤوليات الدول الغنية والفقيرة، كما تعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع اقرب إلى المساواة.

2- أبعاد بشرية: يسعى هذا البعد إلى استقرار النمو الديمغرافي ووقف النزوح إلى المدن، و تحقيق اكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية، وذلك من خلال النقاط التالية:

أ- تثبيت النمو الديمغرافي: حيث أن هذا الأمر يكتسي أهمية بالغة، ليس لأنه يستحيل نمو السكان لفترة طويلة بنفس المعدلات الحالية فقط وإنما النمو السريع يسبب ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

ب- الاستخدام الكامل للموارد البشرية: إن التنمية المستدامة تعني إعادة تخصيص الموارد بما يضمن الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، بمعنى تحقيق الرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري.

ج- الأسلوب الديمقراطي والمشاركة في الحكم: على المستوى السياسي يشكل اعتماد النمط الديمقراطي وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والحكم بما يعزز ثقة الأفراد بأهمية دورهم القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

3- أبعاد بيئية: تتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية من جراء التنمية، حيث تتمثل الأبعاد البيئية فيما يلي:

– حماية الموارد الطبيعية: من مواد غذائية نباتية وحيوانية لتلبية حاجات السكان.

– حماية المياه: بحماية المجاري السطحية كالبحيرات والمياه الجوفية وتحسين نوعية الماء.

– حماية المناخ من الاحتباس الحراري: تعتبر مشكلة الاحتباس الحراري إحدى المشاكل الرئيسية التي باتت تؤرق العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء، نتيجة النشاط الإنساني المفرط مما أدى إلى تلوث الغلاف الجوي، من خلال إتلاف الأراضي والنهب المستمر للغابات التي تعد العامل الأساسي في الحفاظ على التوازن البيئي والايكولوجي لاستمرار الإنسان على سطح الأرض.

4- أبعاد تكنولوجية: يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ- استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية: ذلك أن تدفق النفايات خاصة في الدول النامية تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقد إلى الكفاءة أو لعملية التبريد ولا تخضع للرقابة إلى حد كبير.

ب- المحروقات والاحتباس الحراري: يتم استخراج المحروقات وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة فتصبح بذلك مصدراً رئيسياً لتلوث الهواء في المناطق العمرانية والاحتباس الحراري يهدد تغير المناخ فالتنمية المستدامة ترمي إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية.

نشير إلى وجود ارتباطاً وثيقاً بين هذه الأبعاد المختلفة والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر.

المبحث الثاني/ العلاقة النظرية بين الإدارة الالكترونية والتنمية المستدامة

لقد نمت الأدبيات التي أكدت على تزايد أهمية الدور الإنمائي الذي تضطلع به الإدارة العامة وفق منهجية منضبطة تساهم في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، بعد مظاهر قصور وإخفاق الإدارة التقليدية في تحقيق الفعالية والكفاءة المطلوبين، والسير باتجاه تطبيق الإدارة الالكترونية كوسيلة لحل المشكلات العامة. انطلاقاً من الأساس الذي يرى أن الإدارة العامة تعنى في مقام أول بحل تلك المشكلات وتحقيق الأهداف الأساسية المعلنة وذلك في شكل التنمية المستدامة تغذي مختلف نواحي الحياة فيه، فيحدث التطوير والارتقاء للأجيال الحالية واللاحقة. في معرض الجدل التاريخي الذي قام حول دور الإدارة الجيدة في تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع يمكن النظر إلى الاهتمامات الأدبية المتنامية بقضايا التنمية الاقتصادية، حيث أنها كانت المفهوم الأكثر شيوعاً خلال تلك الفترة، ولم تحتل التنمية الإدارية وقضاياها أي مكانة في كتابات رواد تلك الحقبة من أمثال جون مينار كينز وغيره، الذين كان اهتمامهم منصبا أساساً على القضايا الاقتصادية ودورها في إحداث التنمية المستدامة، و تم الحديث عن الإدارة بأنها تمثل أحد عناصر العملية الاقتصادية ونظراً لوجود الحلقة المفقودة في آلية تحقيق التنمية المستدامة

والتي أغفلها الجانب الاقتصادي، فقد أدت كتابات بعض رواد الفكر الإداري أمثال الأمريكي فريدريك تايلور و الفرنسي هنري فايول إلى بروز الحديث عن دراسة الدور الأساسي الذي تلعبه الإدارة في تحقيق التنمية المستدامة، و من هنا ظهر البعد الجديد للنظر إلى عملية التنمية المستدامة من منطلق إداري، و قد تجلّى هذا البعد من خلال مظاهر تحول أساسية وفق النظرة الحديثة لدور الإدارة الالكترونية في إحداث التنمية المستدامة كالآتي:

الدعوة إلى التركيز على الدور الحاسم للإدارة الالكترونية في إحداث التنمية المستدامة في المجتمع ككل من خلال منظور الإدارة الرشيدة: لقد شملت النظرة الجديدة للإدارة التطور كذلك إلى دور الإدارة في تحقيق التنمية من خلال تعريف عملية الإدارة نفسها، فلم يعد ينظر إلى الإدارة على أنها عملية انجاز الأعمال عن طريق الآخرين، و إنما أعيدت صياغة تعريفها لتشير إلى أن الإدارة في المستوى الكلي للمجتمع تعني عملية التحكم في الموارد المتاحة في مجتمع ما و ذلك قصد تقديم مستوى معيشي معين. فالإدارة داخل الدولة تهئ البيئة السياسية و القانونية المساعدة على إحداث التنمية، فيما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل و تحقيق الدخل لأفراد المجتمع.

فقد حددت لجنة الأمم المتحدة لتخطيط التنمية في تقرير لها حول موضوع أصدرته عام 1992 بعنوان التخفيف من الفقر و التنمية المستدامة أهداف متعددة وخصائص الإدارة الرشيدة المتصلة لإحداث التنمية المستدامة وفق الآتي:

1- وجود نظام سياسي منفتح يسمح لكافة شرائح المجتمع أن تعبر عن آرائها بحرية في ظل السيادة التامة للقوانين السارية.

2 – وجود أسس لضبط تصرفات الجهاز الإداري التنفيذي، ووجود جهاز تشريعي فعال، و كذلك خطوط واضحة لمسار عملية المساءلة، بدءاً بالمسؤولين السياسيين و حتى درجات السلم الإداري.

3- المقدرة على القيام بالتخطيط المالي الجيد في أمور المجتمع و ضبط نفقاته و التقييم السليم لأداء وحدات القطاع العام.

من بين متطلبات التنمية المستدامة نجد الجانب الالكتروني من خلال:

1 – استعمال تكنولوجيا أنظف في كل المجالات لاسيما في المناطق الصناعية خصوصاً في الدول النامية.

2 – تكثيف أنشطة البحث و التطوير من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد أساليب و طرق قابلة للاستدامة.

3 – تتطلب التنمية المستدامة تعزيز تكوين قدرات في العلوم و التكنولوجيا لرفع المستوى العلمي و المعرفي.

وبفضل تكنولوجيا المعلومات تتسارع وتتغرز جميع ركائز التنمية المستدامة الثلاثة: التنمية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي وحماية البيئة، و يعترف للدور الحيوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل محفز للتنمية في نص الهدف الإنمائي المستدام الذي يفيد بان انتشار تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات والتوصيل البيئي العالمي ينطويان على إمكانات عظيمة للتعبيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية لتطوير مجتمعات المعرفة.

تسهل تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات النفاذ إلى المعلومات الأساسية، إذ تمتلك الخدمات الصحية المتنقلة القدرة الكاملة على تحقيق فوائد لا تصدق على امتداد النظام البيئي العالمي للرعاية الصحية.

إن الإلمام بأساسيات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات مطلوب على نحو متزايد في جميع القطاعات في البلدان النامية والمتقدمة، كما تدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المساواة بين الجنسين، وتوفر

كذلك وسيلة للنفوذ إلى الخدمات المبتكرة كما يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساعد على إنهاء الجوع من خلال جهود جموع المصادر والتكنولوجيات الجديدة التي توفر أهم المعلومات للمزارعين تمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن منتجاتهم.

تمتلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القدرة على تغيير الطريقة التي تتعامل فيها مع عالمنا فتجعله أكثر استدامة في طبيعته، فنتحسن كافة استخدامات الطاقة من خلال التكنولوجيا بتوخي السبل الأسلم بيئياً في توليد الطاقة واستهلاكها، وسيتعاظم دور التكنولوجيا في إدارة البنية التحتية المحلية، كما تتميز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأهمية خاصة في مجال الإدارة الذكية للمياه، إذ تسهل قياس إمدادات المياه ومراقبتها. من العوامل الجوهرية أيضاً مراقبة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، جمع البيانات وتشاؤها فتتسنى مراقبة تغير المناخ على نحو أفضل، من خلال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل خدمات الأرصاد الجوية، إذ تحسن التنبؤ وتقد المعلومات في الوقت المناسب لأنظمة الإنذار المبكر، ويمكن لبيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحلل الاتجاهات في التنوع البيولوجي وتطور النظام البيئي مما يساعد على تخطيط خدمات التخفيف من أجل حماية الأنظمة البيئية واستدامة استخدامها.

بما أن الإدارة الإلكترونية هي تطبيق التكنولوجيا في تقديم الخدمات العامة فيمكن استنتاج العلاقة بينها وبين التنمية المستدامة من خلال عامل التكنولوجيا، فنجد من بين أهداف التنمية المستدامة ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بالتقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية الاستخدام المتاح والجيد منها في تحسين نوعية الحياة.

أخيراً يمكن القول أن للإدارة الإلكترونية دور مهم متميز ومتزايد في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما توفره من خدمات إلكترونية سريعة في مختلف القطاعات (مرسلي، 2021، 33).

الخاتمة: الإدارة الإلكترونية هي إدارة الشؤون العامة بشفافية عالية، عن طريق وسائل إلكترونية لتحقيق أهداف إدارية، سياسية، اجتماعية واقتصادية، والتخلص من الأعمال الروتينية والمركزية الشديدة، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتيسير النظام البيروقراطي أمام المواطنين من خلال إيصال الخدمات لهم بشكل سريع وعادل في إطار من النزاهة والمساءلة.

الإدارة الإلكترونية منهج حديث يقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظهر عموماً مع التطور التقني والثورة المعلوماتية حيث يتميز هذا المنهج الحديث بمميزات وخصائص تميزه عن غيره من المناهج، كما أن الإدارة الإلكترونية كأسلوب إداري حديث تقوم على مبادئ وأسس مغايرة تماماً لتلك التي تقوم عليها الإدارة التقليدية، وتحظى بأهمية بالغة خاصة بالنسبة للإدارات العامة نظراً للدور المهم والحساس المنوط بها، ألا وهو تنفيذ السياسات العامة للدولة استجابة لمتطلبات المواطنين.

المبحث الثالث/ الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: من خلال ما تقدم من نتائج نستعرض أدناه بعض الاستنتاجات والمقترحات التي توصل إليها البحث:

- 1- يمكن أن يكون هناك مستوى تطبيق جيد وتحقيق التنمية المستدامة وهذا يعود إلى خصائص المعلومات التي تستخدمها المنظمة.
- 2- غياب التخصيصات المالية من قبل الجهات العليا لتبني مشروع الإدارة الإلكترونية الأمر الذي يؤثر على تحقيق التنمية المستدامة.

- 3- أشارت الدراسات إلى أن هناك بعض المشاكل في الحصول على المعلومات التي يتم الاستفادة منها في اتخاذ القرارات البعيدة عن التحيز.
- 4- يمكن الاستفادة من صحة توظيف متغيرات الدراسة وتوجيهها بالاتجاه الذي يخدم المنظمة ويحقق الغاية من التعامل مع الإدارة الإلكترونية .
- من خلال ما تقدم فان ابرز المقترحات التي تقدمها الدراسة والتي تدعم وتعزز من تحقيق التنمية المستدامة تتمثل بالاتي:

التوصيات

- 1- تفعيل دور الإدارة الإلكترونية لدى المنظمة من خلال التعامل مع متطلباتها والحصول على ميزة تنافسية اكبر وتقديم الجديد من الخدمات وبصورة مستمرة .
- 2- زيادة التعامل مع احدث التقنيات المتطورة لتعزيز سرعة انجاز الأعمال والتي تؤدي إلى تطوير العمل.
- 3- تحديث وتطوير برامج المنظمة بما يخدم طبيعة عملها.
- 4- استثمار العلاقة الموجودة بين التنمية المستدامة والإدارة الإلكترونية والتي تخدم واقع المنظمة بشكل فعلي وحيوي.
- 5- يجب أن تسعى الجهات العليا إلى خفض التكاليف المالية ووضع المعالجات لذلك الإمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تبني مشروع الإدارة الإلكترونية من قبل المنظمة المبحوثة وحتى المنظمات الأخرى ..
- 6- إعادة النظر في الحصول على المعلومات وكيفية توظيفها لخدمة مواقف محددة وبما لا يثير أي نوع من المشكلات.

المصادر: References

1. الاكاديمية العربية في الدنمارك، (2013)، مادة الادارة الالكترونية، .
2. آمال، ماذا تنمية مستدامة؟، (2008) مجلة الجيش، العدد (536).
3. البكري، ثامر وعلي، مسلم، (1995)، نظم المعلومات الإدارية، مؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي، طرابلس.
4. رضوان، رأفت، (2004)، الإدارة الإلكترونية، منشورات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، مصر.
5. السامرائي، سلوى امين، 2004، رؤيا تشخيصية للمجتمع المغربي في ظل اقتصاد المعرفة، المؤتمر الدولي السنوي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتون الأردنية .
6. السميري، مريم عبد ربو احمد، (2009)، درجة توافر متطلبات الادارة الالكترونية في المدارس الثانوية بمحافظة غزة وسبل التطوير، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التربية فلسطين غزة.
7. شهيدة، كيفاني، (2023)، دور اقتصاد المعرفة في تقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة جوان المجلد (19)، العدد (1).
8. العطوي، صالح محمد عبدالله، (2005)، تقنية المعلومات قائد لموجات التغيير في منظمات الأعمال في هذا العصر الملتقى الإداري الثالث: إدارة التطوير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري، نحو إدارة متغيرة فاعلة، جدة، السعودية.
9. عليان، ربحي مصطفى، (2012)، البيئة الإلكترونية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
10. العمري، سعيد بن معلا، (2003)، المتطلبات الإدارية والامنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية .

11. العوامل، نائل عبد الحافظ، (2003)، الحكومة الإلكترونية ومستقبل الإدارة العامة: دراسة استطلاعية للقطاع العام في دولة قطر، مجلة الدراسات، المجلد (29)، العدد (2).
12. غنيم، أحمد محمد، (٢٠٠٤)، الإدارة الإلكترونية: آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المكتبة العصرية، مصر.
13. قاسم، عبد الرزاق محمد، (2004)، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، ط1 مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
14. القحطاني، شائع بن سعد مبارك، (2006)، مجالات ومتطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في السجون: دراسة تطبيقية على المديرية العامة للسجون بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
15. محمد علي، عصام الدين، (2018) منهج مقترح لتفعيل موارد البيئة الطبيعية في عملية التنمية المستدامة، ورقة بحثية، الأردن .
16. مرسل، رافيق، (2021)، تفعيل آليات الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد (31)، الجزائر.
17. المسعود، خليفة بن صالح بن خليفة، (2008)، المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى الرياض.
18. ياسين، سعد غالب، (2005)، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة الرياض.

1. Boffo, Celine , and Barki, Henri , (2003), Concepualizirg information system use : A behavioral and Perceptnal Framework HEC , February , Montreal , Canada.
2. Daft Richard L,(2001), Organization Theory And Design , Har Court College Publishing, New York . Technology.